

الأمن الغذائي وأوضاعه في الجزائر.

د/ به تارزي خيد الدين

أستاذ محاضر ب

المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة

Résumé

La sécurité alimentaire reste un objectif majeur visé par toutes les économies du monde, en particulier, celles en développement, mais la réalisation de la sécurité alimentaire est difficile pour l'économie qui dépend des importations pour alimenter sa propre nourriture.

L'Algérie, a son tour cherche a renforcer les piliers de sa sécurité alimentaire par le biais de l'autosuffisance à travers des plans stratégiques variant selon les circonstances et les conditions du lendemain de l'indépendance a nos jours,

Mais parmi les choses qui nuisent à l'efficacité de ces plans stratégiques et qui menace la sécurité alimentaire c'est la fluctuation des prix internationaux.

Nous allons essayer dans cette publication d'identifier l'impact de la volatilité des prix sur la sécurité alimentaire et les démentions ainsi que les fondements de l'autosuffisance et les stratégies adoptées par l'Algérie.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي ، الفجوة الغذائية ، الأسعار الدولية ، النمو

الديمقراطي.

المقدمة

يعتبر الأمن الغذائي لأي دولة كانت وللجزائر بصفة خاصة قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة والتي لا يبدوا أنها آمنة حيث أن مشكلة الأمن الغذائي لم تعد قضية اقتصادية فحسب بل أصبحت قضية سياسية في المقام الأول ، وذلك لأن عملية التبادل التجاري وخاصة في السلع الإستراتيجية تتم في إطار الاعتبارات السياسية الأمر الذي يتولد معه ما يسمى بالاستقطاب الدولي وهذا يتفق مع الشعار القائل: « من لا يملك قوته لا يملك حريته »

وللخروج من هذه الدائرة انتهجت الجزائر سياسات زراعية استهدفت تطوير القطاعات الزراعية المختلفة وتحرير اقتصادياتها ولكن على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الزراعية إلا أن الفجوة الغذائية تزداد اتساعا نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة التي تشهدها الجزائر والمقدرة بـ 5,39 مليون نسمة في 1 جانفي 2015.

وقد أدى استمرار التفاوت بين نمو الإنتاج الزراعي والتزايد السكاني إلى وجود فجوة في معظم السلع الغذائية يأتي في مقدمتها الحبوب، الزيوت، اللحوم..... إلخ.

لذا فإننا اعتمدنا على إشكالية مركزية تتمثل في : إلى أي مدى ساهمت السياسات والمخططات الاقتصادية المتبناة خلال العقدين الأخيرين في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟

تفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- هل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وفرت مناخ الاستثمار المناسب لتنمية الاستثمارات المحلية

وجذب الاستثمارات الأجنبية ؟

- هل سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر في الألفية الثالثة عملت على تحفيز وتشجيع الاستثمار والعمل في المجال الزراعي ؟
- كيف يمكن تلبية الاحتياجات الغذائية لعدد هائل من السكان بصفة دائمة ومستمرة ؟
- وكيف يمكن إقامة قاعدة اقتصادية نشيطة تعتمد على زراعة متطورة ؟
- وهل يمكن انجاز ذلك عبر مخططات زراعية محكمة ؟

I - الأمن الغذائي وأوضاعه:

إن مفهوم الأمن الغذائي بحسب منظمة الأغذية والزراعة «FAO» هو حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة و مغذية، تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة وعلى هذا الأساس فللأمن الغذائي ثلاثة عناصر نوجزها فيما يلي:

- توافر الإمدادات واستقرارها وإمكانية الحصول عليها .

إن توافر الإمدادات يشير إلى توافر الأغذية بكميات كافية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية، أما الاستقرار يعني الحد من احتمال انخفاض كمية استهلاك الأغذية في السنوات أو المواسم الصعبة إلى ما دون المتطلبات الاستهلاكية، بينما إمكانية الحصول على الإمدادات فتشير إلى حقيقة مؤداها، أنه حتى في حالة وفرة الإمدادات يظل كثير من السكان جوعا، لأنهم فقراء وغير قادرين على إنتاج أو شراء ما يحتاجونه من غذاء.⁽¹⁾

1- مفهوم الأمن الغذائي:

تجري بين الإنسان والطبيعة عمليات تبادل

مرادف للاكتفاء الذاتي ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ويبدو أن مثل هذا التحديد المطابق للأمن الغذائي يواجه انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، فضلا على أنه يفوت على البلد المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.⁽⁴⁾

- يشير إلى قدرة دولة ما على توفير السلع الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم، ويطلق عليه اصطلاح الأمن الغذائي النسبي، الذي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به توفير المواد اللازمة للاحتياجات الغذائية من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية على البلدان الأخرى من خلال الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع، ويعد مفهوم الأمن الغذائي وفقا لهذا المستوى مفهوما مقبولا من الناحية العملية، ويمكن اعتماد فلسفته إستراتيجية يقوم عليها الأمن الغذائي الوطني تتمثل بتأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.⁽⁵⁾

2-1 الأمن الغذائي بمنظور اقتصادي :

يعتبر الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية مستعصية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة، الغالبية العظمى من دول العالم، فبالنسبة للجزائر، فإن هذه المشكلة ما فتئت تأخذ أبعادا خطيرة، ومن نتائجها ذلك الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد من السوق الدولية لتموين السوق الداخلية بمختلف أنواع المواد الغذائية، وبخاصة منها المواد الأساسية مثل: الحبوب، الحليب، الزيوت، السكر.... الخ، مع ما تسببه من استنزاف دائم لموارد مالية معتبرة توفرها الخزينة العمومية.⁽⁶⁾ كما هو مبين في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): التبعية الغذائية للعالم الخارجي⁽⁷⁾

عضوي معقدة، يحصل الإنسان على إثرها على مقومات وجوده ككائن حي. فمن الناحية التاريخية، كانت العمليات تجري باتجاه واحد، من الطبيعة نحو الإنسان، لتتحول مع الزمن إلى ثنائية الاتجاه، وذلك عندما تعلم الإنسان كيف يتدخل في الطبيعة و يعيد تكييفها بما يخدم مصالحه، و يأتي في مقدمتها مصلحته في تأمين غذائه كي يستمر في حياته.

1-1 إشكالية الأمن الغذائي:

بدأت إشكالية الأمن الغذائي بالظهور تدريجيا وأصبحت تظهر بشكل واضح عندما اتخذ الصراع السياسي أشكالا متعددة، كان من بينها استخدام الغذاء كأداة للضغط على الدول التي لا تعتمد على ذاتها في توفير الغذاء لمجتمعاتها وقد تمثل ذلك في مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ولم ينته بنهاية هذه المرحلة بل اتخذ آليات مختلفة قد تكون أكثر ضراوة وبأسا على تلك الدول ومجتمعاتها التي توصف بأنها فقيرة.⁽²⁾

ويكتسي الأمن الغذائي أهمية متناهية لأسباب كثيرة أهمها:

- إنه يمثل الهاجس الأول للدول والحكومات لتأمين مجتمعاتها من الدخول في دائرة الفقر والنقص الغذائي وبخاصة تلك التي بدأت تعاني من مشكلة انخفاض أهمية بعض منتجاتها الأولية في الأسواق الدولية .

- يعد إشباع الحاجات الغذائية للأمة العنصر الأول في عملية التنمية البشرية .

- ضعف قدرة الدولة في الاعتماد على المصادر الغذائية المحلية فقط على ضمان الأمن الغذائي.⁽³⁾

وللأمن الغذائي مستويان يمكن إيجازها فيما يلي:

يقصد بالأمن الغذائي إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي عليه، وهو

النسبة %	المواد
80%	الحبوب
100%	السكر
95%	الزيت
70%	الخضر الجافة
% 60	الحليب
2.5 مليار دولار منها 0.6 مدخلات فلاحية	الورادات الغذائية

الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمرا بالغ الأهمية.

نستنتج مما سبق أن التعريف يشير إلى وفرة الغذاء وقدرة الحصول عليه معا.

إن هذه المبادئ التي يركز عليها التعريف مهمة جدا لوجودها على أرض الواقع لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي، فالربط بين تحصيل الطعام وعرضه مهم جدا، فقد يكون هناك وفرة غذائية دون أن تكون تلبية كافية للحاجيات، فمبادئ الأمن الغذائي إذا مرتبطة بسياسة توزيع المداخيل في المجتمع، وسياسة دعم الأسعار الغذائية، فعدم توفر فئات اجتماعية معينة من المجتمع على المداخيل، يحرمها من الحصول على الغذاء رغم توفره من حيث العرض⁽¹⁰⁾.

كما أن الأمن الغذائي يعرف أيضا على أنه قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع⁽¹¹⁾، ولم يقتصر مفهوم الأمن الغذائي على هذا التعريف فقط بل إنه عرف مفاهيم متعددة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظرة الدول إلى هذا المفهوم الكلي للأمن الغذائي تختلف بين البلدان المتقدمة المهيمنة على إنتاج الغذاء، والبلدان النامية المستوردة للغذاء عموما.

فبينما ترى البلدان المتقدمة أن الأمن الغذائي هو تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب بالضرورة إعادة النظر في السياسات الزراعية المنتهجة، وذلك بتسوية مشكل العقار، والتسيير الاقتصادي الأحسن له، واستعمال تقنيات أكثر فعالية ومردودية في ميدان الإنتاج الغذائي، وذلك من خلال الأمثل للموارد الطبيعية، المادية منها والبشرية، قصد تقليص التبعة الغذائية للأسواق الخارجية، في ظل الظروف الدولية غير المواتية، والمتميزة بهيمنة سياسات العولمة المطالبة بحرية التبادل، وفتح الأسواق الدولية على مصراعيها لانسياب المنتجات الغذائية من الدول المنتجة، المتمثلة أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة نحو البلدان المستهلكة والتي هي غالبا البلدان النامية ومنها الجزائر⁽⁸⁾.

فالأمن الغذائي كما سبقت الإشارة إلى ذلك هو حصول كل الناس، وفي كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية: هي وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله، وبالمقابل فإن اللا أمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء.⁽⁹⁾

لقد طرحت عدة صيغ لمفهوم الأمن الغذائي، تختلف اختلافا طفيفا في التفسير، لكن يبدو أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي ويمكن لهذه المبادئ، كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي:

- التأكيد على تحصيل الطعام وليس على عرضه.
- التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا أن النظرة الإجمالية ليست كافية، وأن وضع

2-3-1 وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم :

بعد تمكن الدولة من توفير السلع بشكل دائم في السوق تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرفها للنظر إلى الجودة والتنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الأخيرة المتمثلة في مرحلة الاستهلاك.

3-3-1 أسعار السلع في متناول المواطنين :

إنّ هذه المرحلة لا تقل أهمية عن المرحلتين السابقتين ذلك أن فيها يبدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، وهذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

4-1-1 أبعاد الأمن الغذائي :

بناءً على المفاهيم السابقة التي عرضت عن الأمن الغذائي، أمكن استنتاج وجود عدة أبعاد له، نذكر الأساسية منها كما يلي : (15)

1-4-1 البعد السياسي :

إن استمرار التبعية للخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقولص من حرية القرار السياسي والاقتصادي للبلدان المستوردة، ذلك أن هذه البلدان التي تعتمد على الخارج في الحصول على احتياجاتها عن طريق الاستيراد الخارجي، و لا سيما في توفير المواد الغذائية وخاصة

الضرورية للحفاظ على العادات والأعراف الموجودة. (12) ترى البلدان النامية أنه يكفي توفر الغذاء بمختلف أنواعه، والذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة. (13)

وعلى هذا الأساس فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل وقدرة جهاز الإنتاج الزراعي و الفلاحي، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية لتغطية العجز عن طريق الاستيراد.

إنّ هذا التعريف يظهر أنّه أكثر مرونة، وأكثر واقعية، فهو يربط الأمن الغذائي بمستوى الأداء الاقتصادي للجهاز الإنتاجي بالدرجة الأولى، ومدى مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى في هذا الأداء، وهذا طبعاً مرتبط بمستوى التنمية الاقتصادية الذي وصل إليه هذا الاقتصاد أو ذاك .

ومن خلال التعاريف السابقة للأمن الغذائي يمكننا استنتاج أهم الركائز التي يبنى عليها الأمن الغذائي :

3-1-1 ركائز الأمن الغذائي :

هناك ثلاثة مرتكزات أساسية يقوم عليها الأمن الغذائي وهي في حد ذاتها مراحل لتحقيقه نتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي : (14)

1-3-1 وفرة السلع الغذائية :

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم دون النظر إلى جودته لأن الطلب يفوق العرض الغذائي، ولأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توفير الغذاء له بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية .

منها القمح الذي يكاد ينحصر إنتاجه في عدد محدود من الدول والتي تسيطر في نفس الوقت على تجارتها العالمية نظرا لتوافر فائض القمح فيها كالولايات المتحدة الأمريكية- كندا- أستراليا، وإلى حد ما الاتحاد الأوروبي سيكرس هيمنة القرار السياسي لهذه الدول على الدول المستوردة.

لقد أوضحت هذه البلدان تسيطر على تصدير القدر الأكبر من القمح إلى مختلف بلدان العالم، الأمر الذي جعلها تستعمل الغذاء سلاحا ضد الدول التي تعاني من التبعية الغذائية لها، حيث أنها لا تصبح مخيرة في اتخاذ قراراتها السياسية بل تصبح مسيرة.

2-4-1- البعد الاقتصادي:

إن للعامل الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كما ونوعا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان، لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوامل التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية والكيفية.⁽¹⁶⁾ يعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الفاعلة في اقتصاد الجزائر ومن الممكن أن يساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية، فإذا كان هذا القطاع يحقق الاكتفاء الذاتي الذي ينجم عنه بالضرورة تحقيق أمن غذائي للبلاد فالعكس صحيح، ذلك لأنه من الممكن أن يؤدي هذا القطاع بالدولة إلى تبعية غذائية عن طريق الاستيراد، يترتب عنها اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدولة، كان من الممكن أن يوجه إلى قطاعات أخرى لغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة .

3-4-1- البعد الاجتماعي:

يهدف هذا البعد إلى إبراز مبدأ حق من حقوق الإنسان المعروفة عالميا، ذلك أن الغذاء يعد حقا من حقوق الإنسان منذ وجوده على الأرض ولولاه لما استمرت الحياة، وفي هذا المقام صارت مسألة تحقيق

الأمن الغذائي هي الوجه الثاني لحق الغذاء، أي أن تحقيق الأمن الغذائي يعد الطرف الثاني من معادلة تعبر عن قدرة الدولة على إعطاء كل مواطن يقيم على ترابها حقه في الغذاء.⁽¹⁷⁾

4-4-1- البعد الحركي :

إن الأمن الغذائي يتغير مثل بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى بحكم التغيرات السريعة التي نعيشها والناجمة عن ظاهرة العولمة التي غطت كل دول العالم، حيث تزداد الحاجات الإنسانية في مجال الغذاء سواء الفطرية منها أو المكتسبة والتي تصبغ بصبغة الثقافة الاستهلاكية للفرد، وبمقتضى هذه التغيرات فإن مفهوم الأمن الغذائي يجب أن يكون مساهرا لهذه التغيرات ويتسم بالحركية حتى يتكيف مع الظروف التي تمر بها دولة ما⁽¹⁸⁾.

2- أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر :

يعد غياب الأمن الغذائي في الجزائر المصدر الأساسي للتضخم، حيث انعكس ذلك سلبا على مستوى معيشة المواطنين هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت ظاهرة التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، والثروة بين الفئات الاجتماعية بطريقة لا تمت بصلة إلى الكفاءة الإنتاجية ولا إلى العدالة الاجتماعية، حيث اتسعت الهوة بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء، نتيجة اختلال معدلات الزيادة في المداخل النقدية بين الفئات الاجتماعية، وقد أدى هذا إلى انخفاض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة، كأصحاب الأجور والمرتبات، والمعاشات، إضافة إلى اختلال توزيع الدخل الوطني بدون مبرر، مما يسيء إلى العمل المنتج في المجتمع، ويساهم في بطء عملية التنمية الاقتصادية .

إن زيادة الطلب على المواد الغذائية في الجزائر، يرجع إلى عدة عوامل نذكر من أهمها:

- انعكست زيادة عدد السكان، وعجز الجهاز

لذا فإن الواردات الغذائية تنافس الواردات من السلع الأخرى، خاصة منها سلع الصناعة التجهيزية، والمواد نصف مصنعة، والمواد الأولية المستعملة في مختلف الأنشطة الصناعية، حيث تعطى الأولوية لاستيراد المواد الغذائية، وهذا يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

إنّ هذا الوضع الذي طبعته قلة الموارد من العملة الصعبة، دفع الجزائر إلى الاستدانة من العالم الخارجي لتمويل فاتورتها الغذائية، وقد أدى هذا الأمر إلى الارتفاع المستمر لهذه المديونية مما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات، وهذا يعني أن مشكل العجز الغذائي يكون سببا مباشرا للاختلالات الخارجية، حيث يعمق بذلك تبعية الجزائر للعالم الخارجي، فضلا عن العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها، ومديونياتها الخارجية، ومن ثم زيادة تبعيتها الغذائية والاقتصادية للعالم الخارجي، حيث تكون موضع ابتزاز اقتصادي، وسياسي، الأمر الذي عاق عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام. (22)

وللعلم فإن للتنمية الاقتصادية تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل الوطني الحقيقي حيث من أهدافها الزيادة السريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عبر الزمن، وهذا يساعد الدولة على تلبية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية، وذلك من خلال احتياطها من العملة الصعبة، وبالتالي تقليص الفجوة الغذائية والتأثير على مستوى الأمن الغذائي، (أنظر الجدول رقم 03).

الجدول رقم (03): متوسط وإنتاج الحبوب ونصيب الفرد من المتاح منها خلال الفترة 1967-2014

الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد على قيمة الفاتورة الغذائية التي تدفعها الدولة مقابل ما تستورده من السوق الدولية لتلبية الطلب الداخلي الذي أصبح ينمو بمعدل يفوق معدل زيادة الإنتاج المحلي. (19)

- ساعد الخلل الناتج بين العرض والطلب على تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، فإذا ما استثنينا صادرات المحروقات في التجارة الخارجية الجزائرية مثلا فإن صادرات المواد الغذائية لسنة 2004 لم تشكل سوى 0.20% من إجمالي الصادرات الجزائرية لتلك السنة، لتصل سنة 2013 إلى 0.25% بينما بلغت نسبة الواردات الغذائية أكثر من 23% في نفس السنة ومثلت من حيث القيمة المالية 3 مليار دولار في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات 130 مليون دولار في نفس الفترة (20).

بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات التضخم في الجزائر مردها إلى زيادة الواردات السلعية، حيث تصبح أسعارها أرخص نسبيا بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية، وانخفاض الصادرات التي أصبحت أسعار السلع المحلية أعلى نسبيا في الخارج، وهذا في حد ذاته يساهم في زيادة حجم نصيب الغذاء في ميزان المدفوعات، الذي يؤثر بدوره على كمية الأموال من العملة الصعبة القليلة أصلا التي تتحصل عليها الجزائر لتغطية حجم الواردات (أنظر الجدول رقم 02).

الجدول رقم (02): مساهمة الفلاحة في الاقتصاد الوطني (21)

النسبة %	البيان
12%	الناتج المحلي الخام
04%	معدل النمو
20%	العمالة
08 مليار أورو	قيمة الإنتاج
130 مليون أورو	قيمة الصادرات
04 %	نسبة التغطية

البيان الفترة	المساحة مليون.هـ	متوسط الإنتاج مليون.ق	متوسط الاستيراد مليون.ق	المردودية ق/هـ	السكان ألف نسمة	الكمية المتاحة كلغ / فرد / سنة
69-67	02.86	18.6	06.20	06.50	12.954	191
74-70	03.21	19.3	07.80	06.00	13.954	194
79-75	03.04	18.9	17.30	06.20	16.110	225
84-80	03.37	19.8	26.00	06.00	19.288	236
89-85	02.71	19.8	42.70	07.30	22.654	276
95-90	02.64	22.2	42.20	08.40	26.564	242
99-96	02.55	24.00	40.00	09.40	29.163	220
-2000 2004	02.80	25.00	39.00	10.00	31.250	235
-2005 2009	02.66	25.20	37.50	12.20	36.739	249
-2010 2014	02.70	24.90	37.00	14.10	38.700	250

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء الاستهلاك⁽²⁴⁾.

II- الاستهلاك الغذائي لسكان الجزائر: «O.N.S» الجزائر بالأرقام جوان 2014.

إن موضوع الاستهلاك الغذائي ليعتبر مسألة في غاية الأهمية حيث تأتت تفرق كثيرا من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات .

والجزائر واحدة من بين دول شمال إفريقيا النامية التي يتزايد فيها الطلب على الغذاء باستمرار، مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء، ولم يفض ذلك الدعم الحكومي المضطرد للقطاع الزراعي في سد كل حاجيات المزارعين والفلاحين والقضاء على الاستيراد الكلية، ولكنه ساهم في الحد من الاعتماد بشكل نسبي على استيراد المواد الغذائية أو بعضها.⁽²⁵⁾

وإذا ما تطرقنا لمشكلة العجز الغذائي الذي تعاني من فاتورته الضخمة ميزانية الدولة والناجمة عن انتهاج سياسات أمن غذائي غير مدروسة وغير موفقة، ودراسة تطورها وتحليل الفجوة الغذائية، هو من نبع

ونتيجة لعدم قدرة الجزائر على زيادة الإنتاج لبلوغ مستوى الاستهلاك على الأقل، فقد اضطرت إلى مواجهة ضغوط أسعار الاستيراد.

إن الطلب على الغذاء في الجزائر يزداد سنويا بمعدل 7.1 % وهي نسبة عالية جدا إذا ما قورنت بمثيلتها في بعض الدول العربية مثل مصر 3.3 %، تونس 4.4 %، المغرب 5.2 %، الأردن 6.4 %، ويظهر الفارق كبيرا إذا ما قورنت بالدول المتقدمة مثل: السويد 1.7 %، الدانمارك 1.9 %، الولايات المتحدة 2.4 %، فرنسا 2.5 %.⁽²³⁾

نستنتج من هذه المقارنة أن هناك احتياجات غذائية متزايدة في الجزائر، نظرا لمعدل الزيادة الكبيرة في نمو السكان، الأمر الذي أدى إلى فرض سباق حقيقي بين الكم الغذائي المنتج والمتاح وبين مطالب سوق

مستوى الآمال المرجوة، حيث لازالت الجزائر تعاني من التبعية للخارج وهذا راجع إلى ضعف نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الإستراتيجية، ويبقى اللجوء للخارج لاستيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.

وتشمل الحبوب وفي مقدمتها القمح أهم الواردات الغذائية في الجزائر تليها مادة الحليب ومشتقاته ثم الزيوت والمواد الدهنية ضف إلى ذلك البقوليات .

إن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر من سوء استغلال الطاقات الإنتاجية وغياب التأطير الفني والإرشاد وضعف التسيير والتنظيم وكذا التقلبات المناخية جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا. إضافة إلى بقاء مشكل التبعية للخارج في ميدان استيراد المواد الغذائية، دون نسيان العجز المزمن الذي يعاني منه الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية نتيجة عدم القدرة على رفع الصادرات.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج الحكومة في آفاق 2018 والخاصة بالتجديد الزراعي والريفي ودعم مدخلات الإنتاج من البذور والأسمدة ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية، بالإضافة إلى حجم الاستثمار الفلاحي الذي قدر بـ 05 ملايين دولار، إلا أن التحدي الكبير يتمثل في الرفع من إنتاجية الهكتار الواحد من المنتج الزراعي الذي له صلة كبيرة بمفهوم «الأمن الغذائي» وتحقيق الاكتفاء الذاتي المبني على الإنتاج الوطني وليس على المعروض من الغذاء في السوق الوطنية.

إن التحديات والرهانات الاقتصادية التي تواجه المنطقة مجهولة العواقب، في ظل الظروف والمتاعب التي

وعى منها لمسيرة الواقع الفلاحي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة المتأثرين بسياسات الحكومات المتتالية في الجزائر، وللوقوف على مشكلة الأمن الغذائي الذي له أثر بالغ الأهمية على الحياة الاجتماعية للمواطن وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وعلى قدرة الفرد الشرائية بصفة خاصة، ومحاولة منّا لفت النظر إلى تبعية اقتصادية مؤلمة تلوح في الأفق بين الفينة والأخرى. (26)

الخاتمة :

تشكل الزراعة في الجزائر في الجزائر قطاعا إستراتيجيا في الاقتصاد، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، وقدرت الأراضي الزراعية في الجزائر بنسبة 03% من المساحة الإجمالية، ويشغل بالقطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة.

يتأثر الإنتاج الزراعي في الجزائر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى، وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة من الخارج.

وبالرغم من أن القطاع الفلاحي الجزائري عرف عدة تغيرات هدفها إدخال التوازن على هيكل الصادرات والتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع سواء من حيث توفيره لحاجيات السكان المتزايدة من المواد الاستهلاكية أو من حيث مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية تتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من مواد مالية ومادية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر، إلا أن النتائج لم تكن في

والتشريعات الزراعية لحمايتها، مع تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج والإنتاجية.

- الرفع من الوعي الوطني حول أهمية برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومدى جدواها لدعم القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للجزائر، والتعاون لدعم تطبيق مختلف برامجها.

- توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية الزراعية لإحداث التغيير الكمي والنوعي.

- تنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين وحثهم على استخدام الأساليب الحديثة، وتشجيع الإنتاج الزراعي مع التركيز على إعطاء الأفضلية لإنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضا بدون فوائد وإبعاد كل الطفيليين عن العملية.

- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.

- ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهذه الاستثمارات محليا وعربيا وإقليميا وعالميا.

- تدعيم المساحة الزراعية المخصصة لزراعة الحبوب باستصلاح أراضي جديدة، وزيادة المساحة المروية.

- رفع سعر شراء القمح من المزارعين لتشجيعهم على الإنتاج بالإضافة إلى تقديم امتيازات أخرى كالقرض الرفيق الذي تتحمل فيه الدولة أعباء دفع الفوائد، فضلا عن تخفيض سعر الأسمدة للمزارعين بنسب 20%.

- تحديث وسائل الجمع التي تتم بالطرق التقليدية جدا، حيث ينقل الفلاح منتوجه بوسائله الخاصة.

- تعزيز آليات العمل العربي المشترك في مجال الأمن

يتخبط فيها القطاع الزراعي عموما وإنتاج الحبوب على وجه الخصوص، والتي من المنتظر أن تعرف تفاقما كبيرا، إن لم تتخذ تدابير عملية تستشار فيها القاعدة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشخيص واقع المتاعب، لأن أشكال الدعم التي تقدمها الدولة الجزائرية تبقى غير مجدية، إن لم تحل بعض العراقيل الحالية والتي لها علاقة مباشرة بالفلاحين، الذين قد يتراجع عدد المنتجين منهم لمادة القمح، وهذا بالرغم من التحفيزات التي قدمتها الدولة كرفع سعر القنطار الواحد إلى 4500 دينار جزائري.

إنّ بقاء أسعار السوق العالمية للحبوب متقلبة لا سيما القمح الذي يستورد بكميات كبيرة من شأنه أن يرفع فاتورة استيراد الحبوب، خاصة إذا علمنا أن الجزائر هو ثاني بلد مستورد للحبوب عالميا، حيث تقتني 60% من حاجياتها كل عام على الأقل.

وقد دق بعض الخبراء ناقوس الخطر من أن الجزائر ليست محصنة بتاتا ضد الاضطرابات التي تعرفها سوق القمح الدولية حاليا، ومع ارتفاع سعره فإن الجزائر ستكون مدعوة لدفع ثمن باهظ للحصول على الكمية المطلوبة، لا سيما إذا علمنا أن 7 خبزات من بين 10 خبزات منتجة محليا تنتج من القمح المستورد.

• واعتمادا على ما توصلنا إليه في مقالنا هذا من تقييم لدور الإنفاق الاستثماري على القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية 2001-2004 في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتي لم تكن نتائجها مرضية، قمنا بوضع وتسطير جملة من الاقتراحات والحلول التي رأيناها مناسبة وهي:

- يجب وضع خطط وبرامج أكثر فاعلية للاستعداد للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة المناخية والتفكير في تدابير للتأقلم معها والتقليص منها.

- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين

لغذائي.

- التركيز على أنشطة الهندسة الوراثية والتقنيات الحديثة في مجال الحبوب.

- تنويع نمط الاستهلاك الغذائي للفرد الجزائري.

إن تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في :

• تخفيف التبعية الغذائية.

• تحقيق الأمن الغذائي

• المساهمة في تطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن أولويات القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهه وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف وذلك من خلال:

- تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية وتوجيهها نحو منتجات معينة إذا اقتضت الضرورة.

- توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

- حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق نوع من الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي ، باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة

التي تطفلت ولا زالت تتطفل على القطاع الفلاحي.

إضافة إلى هذا لابد من تشجيع الشباب خاصة أولئك الذين يمتلكون تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي .

- انتهاج سياسة قطاعية تجعل من أولوياتها تقديم الدعم الكافي للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... إلخ.

- وضع سياسة إستراتيجية للري بتدعيم شبكة السدود الحالية واستعمال طرق الري الأمثل كالرش المحوري والري بالتقطير للحفاظ على المخزون المائي، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية.

- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي تنظمه النصوص والقوانين التشريعية و يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل اقتصادية عقلانية بعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.

- العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي.



الهوامش:

- 1- «مفهوم جديد للأمن الغذائي في ظل تحرير التجارة الدولية»، منتدى اقتصادي دولي، دمشق، سوريا، 2009.
- 2- البشير محمد الأمين، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 15.
- 3- الأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية روما، منظمة الأغذية والزراعة العالمية «FAO»، 2005.
- 4- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 18، الخرطوم، 2008.
- 5- الحفار نهايت ياسين، قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دمشق، دار المعاجم، 2004، ص 102.
- 6- أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية (حالة الجزائر)، التواصل، عدد 20، ديسمبر 2007، ص 17.
- 7-Colloque serrât (CFCE) sur l'Algérie, le champ des coopérations (09 octobre 2010).
- 8- أحمد جابة، الأمن الغذائي وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 1991، ص 104.
- 9- Farid-Slougui : Les céréales et la Sécurité alimentaire en Algérie, Edition EL hana, Alger 2007, P 22.
- 10- الفاو «FAO» إسكوا، حالة الأغذية والزراعة، 2005، ص 32.
- 11- محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية
- (رؤية إسلامية)، دار الجامعات الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 205.
- 12-Farid-Slougui, les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie; édition el Hana, alger ; p34 .
- 13- لقد حددت منظمتي «FAO» (التغذية والزراعة) و«OMS» (المنظمة العالمية للصحة)، ما يجب الحصول عليه في المتوسط اليومي من سعرات حرارية للفرد الواحد في المعدل اليومي بـ 2500 حريرة للفرد. الفاو «FAO» إسكوا، مرجع سابق، ص 39.
- 14- سلاطينة بلقاسم، عرعر مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009، ص 08 - 09
- 15- خطاب إدريس، إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي، رؤية سوسيو اقتصادية، مداخل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، سكيكدة يومي 7 و 8 ديسمبر 2011، ص 16.
- 16- مصطفى سيدي محمد، أزمة الأمن الغذائي 2011، من الموقع www.eljazeera.net، تصفح بتاريخ 31 مارس 2013.
- 17- الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية: الأمن الغذائي العربي، مؤتمر إتحاد الغرف العربية، 05 إلى 08 أبريل 2010، الإسكندرية، ص 33.
- 18- د. عبد الصاحب العلوان، قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي، دراسات- بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد الخامس، نوفمبر 2008، ص 18.

19-البنك الدولي، تقرير تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، واشنطن، جانفي 2009، ص 03 .

20- محمد السريتي ، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ، الدار البيضاء الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 210 .

²¹- Colloque Sénat –CFCE sur l’Algérie le champ des coopérations (09 octobre 2010)

22-رقية خلف محمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 57-58 ، بيروت، أبريل 2012 ، ص 123 .

23-جميلة لرقم، الأمن الغذائي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

24-أحمد قدرى مختار، التجارة الخارجية لمخاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائي، العربي،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2000.ص19.

25-بعلبكي أحمد، المسألة الزراعية في الجزائر، بيروت، باريس، منشورات عويدات، جوان 2005، ص 12.

26-مسيكة بوفامة ، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،جامعة الجزائر،العدد 15، 2006،ص25.